المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

دور السياسات الاجتماعية في تمكين الشباب:
دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية [1]

أ.د/ أماني مسعود
أستاذ علم الاجتماع السياسي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
amanymasod@feps.edu.eg

يونس محمد سلامة الخزاعلة
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
youniskhazaleh2019@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/8/12، وتم قبوله للنشر في 2022/12/22.

ملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى استعراض دور السياسات العامة في تمكين الشباب الأردني، وجهود المملكة الأردنية الهاشمية في تحقيق هذا التمكين، وبناءً على ذلك انطلقت الدراسة من سؤال بحثي مفاده: ما هو دور السياسات الاجتماعية في عملية تمكين الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية، وما هي معوقات تمكينهم، وهل قامت المملكة الأردنية بتمكين الشباب عن طريق التركيز والاهتمام بالسياسات الاجتماعية؟ وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة للتعرف على دور المملكة الأردنية الهاشمية في استخدام السياسات الاجتماعية لتمكين الشباب الأردني، وأظهرت نتائج الدراسة أن السياسات الاجتماعية لها دور مهم في تمكين الشباب في الأردن. وقد حققت المملكة مجموعة من النجاحات على مستوى التعليم، بينما صادفت بعض العقبات في السياسات الاجتماعية التي تقدمها على مستوى المشاركة المجتمعية ومستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل للشباب، والرعاية الصحية، ولعل من أهم المعوقات في تمكين الشباب الأردني فيما يخص السياسات الاجتماعية تدني مستوي المعيشة، وارتفاع نسبة البطالة، وزيادة المصاريف الخاصة بالتعليم الثانوي، وعدم حصول الشباب على الرعاية الصحية بشكل شامل في مرحلة الشباب وبخاصة المرحلة الجامعية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم قروض ميسرة للشباب كمساعدات اجتماعية، وإنشاء صندوق تأمين ضد البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتقديم دعم مادي للطلبة خلال فترات الدراسة بما يتناسب مع المستوى المعيشي للأسرة والشباب تحت خط الفقر، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات العمل، والتغطية الصحية للشباب وبخاصة الأمراض المزمنة مما يساعدهم على التمكين في المجالات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية– تمكين الشباب– الأردن– معوقات تمكين الشباب– التمكين.

مقدمة

تعد السياسة الاجتماعية من الواجبات الأساسية للدولة، والتي تلتزم بها تجاه رعاياها، وهي بمثابة المسئولية الأساسية التي تحاول أية حكومة من الحكومات جاهدة توفيرها لمواطنيها عن طريق ما تتخذه من ترتيبات وإجراءات تعبر عن نفسها في شكل سياسات عامة للحكومة، ولذلك تحرص الحكومات في المجتمعات المعاصرة على تحديد أهدافها ومبادئها، والأساليب والوسائل التي تستخدمها

في سبيل تحقيق تلك الأهداف باعتبار السياسات الاجتماعية جزءًا من السياسات العامة، فالسياسات الاجتماعية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من عمليات التخطيط والتنمية والتحديث والتغيير الاجتماعي، حيث تساعد في تلبية الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للأفراد داخل المجتمع بمختلف شرائحهم، وتمكنهم من الحصول على مختلف حقوقهم في العمل والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الرئيسة.

ويقوم التخطيط الاجتماعي على وجود فلسفة اجتماعية محددة أو ما نقصده بالسياسات الاجتماعية، وتحدِّد هذه السياسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية بكل مجتمع مما يعني تفاوتًا كبيرًا في تطبيق هذه السياسات بين الدول المتقدمة والنامية نتيجةً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتفاوتة فيما بينها، فالسياسات الاجتماعية هي سياسة عامة تطبق في مجالات عدة؛ كالرعاية الصحية، والخدمات الإنسانية، والتعليم، والعمل، والضمان الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة، والسكن الاجتماعي، وحماية الشباب.

ولأن الشباب يعتبر أساس نهضة الأمم، ولا يشعر بحيويته وإدراكه لحقوقه وواجباته إلا من خلال تمكينه الذي يجب أن يكون هدفًا رئيسيًّا في استراتيجيات وسياسات الإصلاح، كما أنَّ التمكين يهدف إلى التخلص من السلوكيات التقليدية المحبطة للمشاركة في المجتمع، وإلى تعزيز القوة الشخصية والسياسية للشباب، وزيادة قدرتهم على المشاركة الفعالة والإيجابية النشطة في عملية صنع واتخاذ القرار، وضمان الفرص المتكاملة للأفراد في استخدام موارد المجتمع على وجه الخصوص.

ومن أجل تحقيق تمكين الشباب فإن الأمر يتطلب وجود ديمقراطية يتمكنون من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم، إضافة إلى عدم وجود حرمان اجتماعي لهم بحيث يتحرروا من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها، والتي تعوق نشاطهم الاجتماعي والثقافي أو تحقيق رفاهيتهم التي يستطيعون الحصول عليها.

ولقد شهد الأردن تطورات في مجال تمكين الشباب من خلال نظامه السياسي بسلطاته الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والذي تقوم مؤسساته بعمليات التخطيط والتنفيذ والتنسيق والإشراف للسياسات الاجتماعية الموجهة لتمكين الشباب. ومع تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين العرش عام (1999) تم تدشين استراتيجية وطنية للشباب بهدف إنماء دورهم من خلال التركيز على التنمية والتعليم وجوانب تمكينهم، وفي عام (2005) أطلقت الحكومة الأردنية أول استراتيجية وطنية للشباب تهدف إلى وضع سياسات متعلقة بالصحة والتوظيف والتعليم والمشاركة المدنية لهم، كما

عملت الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوظيف (2015- 2025) بدعم الأعمال الشبابية من خلال تقديم الخدمات والأموال، وتطوير التعليم المهني، وإقامة روابط بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص.

وبالتالي تسعى الدراسة إلى فهم وتفسير دور السياسات الاجتماعية بالأردن في تمكين الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية، وجهود المملكة في هذا المجال، والمعوقات التي تواجه تمكين الشباب. وسوف يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1- **السياسات الاجتماعية ومؤشراتها.**
2- **تمكين الشباب ومؤشراته.**
3- **دور المملكة الأردنية الهاشمية في تفعيل السياسات الاجتماعية، وانعكاس ذلك في تمكين الشباب.**

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الجدلية حول دور السياسات الاجتماعية من أجل دعم وتمكين الشباب، والمعوقات التي تواجه عملية تمكين الشباب بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس وهو:

ما دور السياسات الاجتماعية في عملية تمكين الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية، وما هي معوقات تمكينهم، وهل قامت المملكة الأردنية بتمكين الشباب عن طريق التركيز والاهتمام بالسياسات الاجتماعية؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة منه وهي:

1- ما التعريفات المختلفة للسياسات الاجتماعية؟
2- ما التعريفات المختلفة للتمكين وتمكين الشباب؟
3- ما جهود المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة للسياسات الاجتماعية وانعكاسها على تمكين الشباب في مجال توفير فرص عمل والتعليم والصحة؟
4- ما جهود المملكة في تمكين الشباب في شغل مناصب قيادية بالمملكة الأردنية الهاشمية؟
5- ما معوقات عملية تمكين الشباب بالمملكة الأردنية الهاشمية؟

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة الموضوع الذي تحاول معالجته كونه أحد الموضوعات الحيوية والحساسة التي تمس مستقبل الشباب الأردني، بالإضافة إلى اهتمام العديد من المختصين والباحثين ومراكز التخصص والبحث بهذا الموضوع، ويعود هذا الأمر إلى التعرف على أهمية دور السياسات الاجتماعية في تمكين الشباب، كما تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تعوق عملية تمكين الشباب الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية.

أهداف الدراسة

توضيح المفاهيم المختلفة للسياسات الاجتماعية وتمكين الشباب، والتعرُّف على دور السياسات الاجتماعية في تمكين الشباب الأردني، ودور المملكة في ذلك، وتوضيح أهم المعوقات الخاصة بتمكين الشباب فيما يخص السياسات الاجتماعية، والوصول إلى بعض التوصيات التي تساهم في تمكين الشباب، وتحديد مؤشرات تمكينهم، والتعرف على العوامل التي ساهمت أو تقف عائقًا أمام هذا التمكين.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما يحمله من تداخل مع فقرات الدراسة، ولأهميته في هذه الدراسة نظرًا لكونه يساعد في تحليل المعلومات سواءً أكانت مباشرة "آنية"، أو غير مباشرة" (أكاديمية الوفاق، 2020)، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة، حيث تتم دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية فيما يخص السياسات الاجتماعية وتمكين الشباب، والتعرف على جهود المملكة في هذا التمكين.

حدود الدراسة

تبدأ الحدود الزمنية للدراسة من عام (2005– 2022)، حيث أطلقت الحكومة الأردنية عام 2005 استراتيجية وطنية للشباب تهدف إلى وضع سياسات اجتماعية تتعلق بالصحة والتوظيف والتعليم.

الدراسات السابقة

على الرغم من ندرة الدراسات السابقة التي عالجت موضوع دور السياسات الاجتماعية في تمكين الشباب الأردني بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أن هناك عددًا من الدراسات التي حاولت الاقتراب من مضمون وأهداف الدراسة، وسوف يتم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

المحور الأول

الدراسات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية

تم توضيح التطور الزمني لسياسات الحماية الاجتماعية بدراسة (مراد، 2021، ص ص 294–315) بعنوان" سياسات الحماية الاجتماعية والتخطيط لتفعيلها"، حيث بدأت فكرة الحماية الاجتماعية مطلع القرن العشرين في الدول الصناعية في شكل التأمينات الاجتماعية للعاملين؛ التأمينات ضد الشيخوخة والوفاة وإصابات العمل، ثم تطورت في ظل ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية لتشمل الضمان الصحي والضمان ضد البطالة، حتى وصلت اليوم إلى ما أصبح يسمى بالحماية الاجتماعية الشاملة، وأصبحت الحماية الاجتماعية ناتجًا متوقعًا لتطورات السياسات الاقتصادية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية هي إقامة سياسة شاملة للحماية الاجتماعية، وضمان الشراكة الديمقراطية، والتمويل المستدام للاهتمام بالفقراء عن طريق تحسين مستوى المعيشة، والاهتمام بتفعيل نظام صحي شامل لجميع الفئات، وتوفير فرص عمل.

وكان من أهم نتائج دراسة (كربوا، 2021، ص ص 246– 259) بعنوان" سياسات الدولة الاجتماعية بالمغرب: أي منطلق العدالة المجالية أم العدالة الاجتماعية؟" أنه يلزم للدولة تبني أدوار جديدة بعد أزمة كورونا، وذلك بهدف استفادة الجميع من الفرص المتاحة بالدولة، وأساسها التكافؤ وتقليص الفوارق بين أفراد المجتمع، والاهتمام بالمواطن في كافة المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ونقل الاختصاصات الاجتماعية من الدولة كمركز للقرارات إلى المحليات من أجل تقليص التكاليف، والحد من البيروقراطية، وتبني أسلوب الشراكة، والاستفادة من أزمة كورونا في تطوير البنية التحتية التكنولوجية بهدف خدمة المواطنين، وتشجيع البحث العلمي في المجال الصحي كاستثمار في رأس المال البشري، ويجب أن يحكم السياسات الاجتماعية الإطار

الأخلاقي الجيد من قبل الجهات الرسمية بالدولة، وتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة للمواطنين، والتوزيع المنصف للثروات لضمان التماسك الاجتماعي والنهوض بالمجتمع.

بينما هدفت دراسة (هشام،2020، ص ص 9-24) بعنوان " السياسات الاجتماعية: محاولة في التأصيل النظري في ضوء أدبيات السياسات العمومية" إلى أهمية تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية، والوصول إلى رؤية مستقبلية لتفعيل سياسات الخدمات الصحية كأحد العوامل الرئيسية في السياسات الاجتماعية التي توجهت الدولة نحو تطبيقها، وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يلزم تدعيم قدرات المسئولين بمؤسسات الرعاية الصحية في مصر لتقديم خدمات صحية جيدة لجميع أفراد المجتمع، وتهدف هذه الخدمات إلى تزويد الأفراد بالمهارات الاجتماعية والصحية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وكان من أهم نتائج دراسة (عفيفي، 2019، ص ص 53-67) بعنوان" تحليل السياسات الاجتماعية: من تشخيص المشاكل الاجتماعية إلى المساعدة على اتخاذ القرار" أنه يلزم أن تتوافر الرعاية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، والاهتمام بالأفراد الفقراء بحيث يستطيع المواطنون العيش بكرامة بفضل الضمانات الممنوحة لهم من قبل الحكومات ومؤسسات الدولة الاجتماعية، وإعادة توزيع موارد الدولة بين مختلف فئات المواطنين انطلاقًا من العمال، ووصولًا إلى العاطلين، وممن هم في سن العمل إلى من هم في سن التقاعد، ومن الأصحاء إلى المرضى.

وكان من أهم نتائج دراسة (محيي، 2019، ص ص 37-60) بعنوان" السياسات الاجتماعية والثقافية لمواجهة الخطاب التكفيري في العراق بعد العام 2003" أن ضعف السياسات الاجتماعية وخصوصًا الموجهة نحو الشباب في الدول العربية والإسلامية يؤدي إلى تحول تفكيرهم إلى السلبية في التعاطي مع القضايا السياسية، وهو ما يشكل حالة تمكين سياسي متطرف وسلبي، وأنّ أحد أسباب ظهور التكفير في العراق، وانتشاره بين فئة الشباب، وتنامي مظاهره هو فشل السياسات الاجتماعية للحكومة العراقية في احتواء هذه الظاهرة، وكان من توصيات الدراسة أنه يلزم الاهتمام بقطاع التعليم والطفولة ورعايتها، والقضاء على التسرب الدراسي، وتحسين الوضع المعيشي، والاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية للشباب.

وكان من أهم نتائج دراسة (الزغل، 2019، ص ص 638، 676)" بعنوان" تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة 1960- 2019، شبكة الأمان الاجتماعي

نموذجًا" وجود علاقة إيجابية بين الاهتمام بقضايا سياسات الحماية الاجتماعية وبين القوى المؤثرة على وضعها، ونتائج تنفيذها، وأثرها في المجتمع، وكان من أهم توصيات الدراسة الانتقال إلى منظومة للحماية الاجتماعية أكثر شمولًا وتكاملًا واستدامة، واعتماد نهج تنموي في نظم وبرامج الحماية الاجتماعية، وتصميم منصة إلكترونية متكاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، وإنشاء نظام الرصد والمتابعة والتقييم لمنظومة الحماية الاجتماعية.

وأظهرت نتائج دراسة (حماد، 2017، ص ص 215- 242) بعنوان" السياسات الاجتماعية وفق قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة" أن للسياسات الاجتماعية بالإمارات (المتعلقة بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتوظيف) تأثيرًا إيجابيًا ومهمًا ومؤثرًا في جميع عناصر المواطنة من حيث كونها تتضمن المشاركة في الانتخابات، والإسهام في الأعمال والأنشطة التي تنظمها أجهزة الدولة، وكذلك تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، بالإضافة إلى الإخلاص في خدمة الوطن سواءً من موقع العمل الرسمي أو التطوعي.

بينما توصلت دراسة (الرشيدي، 2016، ص ص 459- 497) بعنوان" سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب" إلى أهمية الشراكة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل صنع وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية للشباب تهدف إلى تمكينهم، وإشباع احتياجاتهم، والحد من مخاطر مشكلة الهجرة غير الشرعية، وضرورة تشجيع دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية كمدخل مهم للحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية.

وكان من أهم نتائج دراسة (Mokomane, 2013, pp. 248-259) بعنوان" Social protection as a mechanism for family protection in sub-Saharan Africa" أنه يتم تقديم المساعدات للمواطنين في أوقات الحاجة، وعند وجود أزمات فقط، وكان من أهم توصيات الدراسة أنه يلزم تطوير وتوفير المزيد من سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة للمساعدة في التخفيف من تأثير التغييرات العالمية والإقليمية على الأسر وأفرادها مثل الرعاية الصحية للمواطنين، والاهتمام بالأمن الغذائي، والعمل بشكل جاد على الاهتمام بالسياسات الاجتماعية من التعليم الأساسي المجاني، وتقليل نسبة البطالة.

وهدفت دراسة (Hernandez, 2011, pp.287-291) بعنوان "What is Policy, Social Policy and Social Policy Changing?" إلى تسليط الضوء على السياسات بصفة عامة، والسياسات الاجتماعية والتغيرات التي حدثت في السياسات الاجتماعية، وكان من أهم توصيات الدراسة أنه لابد من اتساع مجال السياسات الاجتماعية ليشمل قضايا الفقر والرعاية الصحية، والاهتمام بعملية التوظيف مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة بجميع مجالاتها، والتقليل من المشكلات الاجتماعية.

وترى دراسة (Mares, Carnes, 2009, pp.93-113) بعنوان "Social Policy in Developing Countries"، أن البلدان النامية تعاني فيما يخص السياسات الاجتماعية من سوء وتخبط في التخطيط لها وإدارتها مما يؤثر على التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تغيير المجتمع، وأنّ السياسات الاجتماعية في البلدان النامية نشأت- في معظمها- لخدمة أنظمة استبدادية، لذا اتسمت بالتباين الكبير بتنوع هذه الدول، ولابد لهذه البلدان من الاهتمام أكثر بالسياسات الاجتماعية التي تخدم جميع فئات المواطنين في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف، ويجب التنسيق الجيد بين الجهات الرسمية بالدول لتقديم هذه الخدمات.

المحور الثاني

الدراسات المتعلقة بتمكين الشباب

هدفت دراسة (نحلة، 2020، ص ص 503- 542) بعنوان" العلاقة بين تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري" إلى تحديد الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة غير الشرعية، وتحديد مستوى وعيهم بمخاطرها، والبرامج الموجهة لتمكينهم من الحد منها، وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية تمكينهم، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشباب بمحافظة البحيرة، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من الدوافع للهجرة غير الشرعية لدى الشباب أهمها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها الدوافع الاجتماعية المتمثلة في التربح السريع، والرغبة في تكوين حياة مستقلة، وتشجيع الأسر للشباب على السفر، وانخفاض مستوى المعيشة، وقلة الدخل من العمل الحكومي، وانخفاض نسبة الأجور مقارنة بالخارج، وزيادة المتطلبات المعيشية، ومن أهم عوامل تمكين الشباب المساهمة في مصروفات تعليم الأسرة، وصرف قروض ميسرة لتلبية احتياجات الأسرة، ومساهمة منظمات المجتمع المدني في عملية تمكين الشباب.

وهدفت دراسة (Gill, 2019, pp.202-219) بعنوان "Youth empowerment and sustainable development : An evidence from Pakistan's Prime Minister's Youth Program" إلى اكتشاف العلاقة بين تمكين الشباب والتنمية المستدامة في دولة باكستان، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين تمكين الشباب من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، كما أظهرت أن الطلبة المشاركين لديهم درجة رضا مرتفعة عن محتوى برامج الدولة في باكستان متمثلة في برنامج رئيس الوزراء الباكستاني، وما يقدمه لهم من تمكين وتنمية مستدامة، ولكنهم أظهروا ضرورة أن تكون عملية تمكين الشباب عملية تكاملية مع التشريعات والقوانين السارية في باكستان.

وهدفت دراسة (muller, 2019, pp.46-60) بعنوان " Empowering Change Agents: Youth Organizing Groups as Sites for Sociopolitical Development, Journal Community Psychol" إلى البحث في درجة تأثير نشاطات الجماعات الشبابية المنظمة في إحداث التطور السياسي والاجتماعي في إطار التمكين السياسي للشباب، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود أثر لنشاطات الجماعات الشبابية المنظمة في التمكين السياسي للشباب من حيث تطور علاقاتهم الاجتماعية، وزيادة انخراطهم في العمل الجماعي، إضافةً إلى تطوير مهاراتهم ومستوى مشاركتهم في العمل السياسي، واتخاذ القرارات ذات العلاقة بمساراتهم الوظيفية، والقدرة على القيادة والتأثير في الآخرين.

وهدفت دراسة (Isioma ,2018, pp.1-15) بعنوان" The paradox of youth empowerment: Exploring youth intervention programmed in Ghana" إلى البحث عن درجة تمكين الشباب بدلالة مشاركتهم في عملية صنع القرار على المستوى الوطني، والمحافظات، والمجالس المحلية بعد خضوعهم لبرنامج وطني لتمكينهم سياسيًّا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشباب بعد الانتهاء من البرنامج التدريبي غير قادرين على المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وهو ما يعيق عملية التمكين السياسي التي يستهدفها البرنامج، كما أظهرت نتائج البحث أيضًا حاجة الشباب إلى المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى الوطني رغم المعيقات التي يواجهونها في النظام، وكان من توصيات الدراسة التركيز على إشراك الشباب في العمليات التي من شأنها تحقيق تمكينهم السياسي.

بينما هدفت دراسة (الشيباني، 2017، ص ص 203- 222) بعنوان" واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها" إلى الكشف عن واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها، وكان من أهم نتائج الدراسة أن السياسة التنموية هي مدخل لتمكين الشباب في جميع جوانب حياتهم، كما أن الشباب العربي في حاجة إلى برامج تنموية مناسبة تستهدف استئصال التخلف والأمية والفقر، وكذلك يحتاج إلى مؤسسات ذات أهداف شبابية ديناميكية، ومواقع يشارك من خلالها في صناعة القرار السياسي من أجل تمكينه، ولابد أن تكون السياسات الاجتماعية موجهة بشكل أكبر نحو الطبقات المحرومة في المجتمعات العربية ليكون لها ذلك التأثير الإيجابي من ناحية تمكينها سياسيًا، ويشير الكثير من الدراسات إلى أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع تؤثر بشكل كبير على تمكينهم.

وهدفت دراسة (البصراتي، 2016، ص ص 25-40) بعنوان" دور التمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية في مصر" إلى توضيح أثر تطبيق تمكين الشباب على الشباب والدولة، وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يلزم لتمكين الشباب الاهتمام بالعناصر التالية: محفزات التمكين عن طريق (العدالة الاجتماعية، سيادة القانون، نشر الثقافة العامة الإيجابية)، وأثبتت الدراسة أن عملية تمكين الشباب لن تنجح بدون وجود ثقة بين الشباب والقائمين على سياسات التمكين، وتقديم الدولة محفزات التمكين للشباب في جميع المجالات، وتعديل القوانين التي تقيد حرياتهم، وضرورة وضع وتنفيذ مؤشر لرفاهة الشباب، ومحاولة تنمية المجتمع ككل، وليس الشباب فقط مما ينعكس على الشباب في المستقبل.

التعليق على الدراسة السابقة

يتبين من مراجعة الدراسات السابقة وجود ندرة– في حدود علم الباحث– في الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسات الاجتماعية وتمكين الشباب بالتطبيق على المجتمع الأردني مما خلق فجوة بحثية في هذا الشأن، ويؤكد على أهمية الدراسة الحالية، حيث إن هناك دراسات تناولت السياسات الاجتماعية بشكل منفرد، أو بربطها ببعض المتغيرات كالتنمية، والاحتياجات البشرية، والتطورات الاقتصادية، والمشكلات الاجتماعية، والمواطنة، والهجرة غير الشرعية، وكذلك هناك دراسات تناولت التمكين بشكل عام، ودراسات ربطت بين التمكين السياسي وبعض المتغيرات كالتنمية، والاهتمام بالمشاركة السياسية، والتثقيف السياسي والدستور، والتطورات السياسية، لكن الدراسة الحالية ركزت

على دور المملكة الأردنية الهاشمية في تفعيل السياسات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على تمكين الشباب.

وفيما يلي محاور الدراسة

1- السياسات الاجتماعية ومؤشراتها وفواعل السياسات الاجتماعية:

تعاني السياسات الاجتماعية في البلدان النامية من سوءٍ وتخبطٍ في التخطيط لها وإدارتها مما يؤثر على التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تغيير المجتمع، والتي تعتبر عملية شاملة ومعقدة، ولابد أن يشارك الجميع فيها- بمن فيهم الشباب-، وأن تكون منسقة تنسيقًا جيدًا لتصبح سياسات متكاملة تتحقق من خلالها أهداف التنمية التي تسعى جميع الدول للوصول إليها، وقد نشأت السياسات الاجتماعية في البلدان النامية- في معظمها- لخدمة أنظمة استبدادية، لذا اتسمت بالتباين الكبير بتنوع هذه الدول، ولابد لهذه البلدان من الاهتمام أكثر بأن تهدف هذه السياسات إلى خدمة مجتمعاتها (Mares, 2009: 93-113)، وهو ما أشار إليه (Hernandez, 2011: 287-291)، حيث إنه لابد من اتساع مجال السياسات الاجتماعية ليشمل التكامل الاجتماعي، وقضايا الفقر، والرعاية الاجتماعية، ليؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة بجميع مجالاتها، والتقليل من المشكلات الاجتماعية، والعمل على تمكين الشباب.

1-1 مفهوم السياسات الاجتماعية ومؤشراتها

تعد السياسات العامة للدولة بشكلٍ عام، والسياسات الاجتماعية الموجهة إلى مكونات المجتمع المختلفة بشكلٍ خاص من أهم الأهداف التي تسعى الحكومات إلى توفيرها بما يتناسب وقدراتها وإمكانياتها وتطلعات مجتمعاتها، وتؤثر عملية تنفيذ هذه السياسات وطرق توزيعها على مكونات المجتمع المستهدف في كثير من توجهات هذه المجتمعات، وبالأخص فيما يتعلق بالشباب ودورهم الاجتماعي وتمكينهم السياسي في سياق ما يوجه إليهم من سياسات اجتماعية (Hiles, 2013: 2059-2071)

ويعد الشباب أهم مكونات المجتمع وأكثرها حاجة إلى تعزيز الرعاية الاجتماعية الموجهة إليهم؛ كونهم يمثلون نسبة عالية من مجموع السكان في المجتمعات وبخاصة المجتمعات العربية، حيث قد تصل نسبتهم إلى (50%) في بعض البلدان، وتحاول معظم الدول الاستفادة من الشباب في وضع سياسات التنمية الشاملة، والتخطيط لمشروعاتها، فهي تعتبر الشباب أداة التنمية وهدفها، وذلك

لتضمن توفر القوة الدافعة للتنفيذ بالحجم المناسب، والنوعية المطلوبة، وفي الوقت المتوقع (غرايبة، 2010: 32).

وقد بدأ الحديث عن مفهوم السياسة الاجتماعية مؤخرًا– وتحديدًا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر– عندما بدأت تظهر المشاكل والتحديات الاجتماعية الناجمة عن التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع المختلفة، وظهور طبقات وأفراد محرومين ومهمشين، وتوجيه الرعاية الاجتماعية إلى فئات محددة دون فئات أخرى، ولم يظهر مفهوم السياسة الاجتماعية بشكل مفاجئ، فقد ساهمت المشكلات التي عانى منها أفراد المجتمعات المختلفة، وما بذل من جهود لمواجهة هذه المشكلات في ظهور السياسات الاجتماعية بدايةً على شكل جهود وبرامج ومشروعات وتشريعات تهدف إلى تلبية متطلبات واحتياجات أفراد ومكونات المجتمع، ومواجهة المشكلات المجتمعية بما يتناسب مع إمكانية الدول ومقدراتها.

وينقسم مصطلح السياسة الاجتماعية (Social Policy) إلى قسمين؛ يشير الأول إلى كلمة سياسة (Policy)، والثاني إلى اجتماعية (Social)؛ وهي كل ما يتعلق بالجوانب التي تخص المجتمع وأفراده من خدمات وعمليات تسهم في تنميتهم، وتأمين سُبُل العيش الكافية لهم، أو تنمية جوانب الحياة المختلفة في المجتمع (السروجي، 2004: 9)، وفي اللغة تعود كلمة الاجتماعية إلى الفعل اجتَمَعَ، وجِماعُ الشيء جَمْعُه، والجَمْع اسم لجماعة الناس، وأَجْمَعْت الشيء جعلته جميعًا، واجتمع القومُ انضمَّ بعضُهم إلى بعض، اتّحدوا واتَّفقوا، واستَجْمعَ القومُ تَجَمَّعُوا من كل صوب، والجَمَاعَةُ العدد الكثير من الناس، وهي طائفَةٌ من النَّاس يجمعهم غرضٌ واحد (ابن منظور، 2005: 55)، وبالتالي فالسياسات الاجتماعية في اللغة هي التدابير التي تتخذها الحكومات تجاه الناس أو الجماعة داخل المجتمع.

وعرفها ريتشارد تيموس R. Timuss بأنها:" خطة حكومية ناتجة من محاولات تُبذل لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات؛ لتلافي متاعب متوقعة، والتحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق الرفاهية للمجتمع، بينما عرفها مارشال Marshall بأنها:" سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية، وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان... وغيرها (خليل، 2010: 22).

كما تُعرَّف السياسة الاجتماعية بأنها: وسيلة للتصدي للمشكلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها، وهي تتمثل في العمل على تحسين أحوال

المجتمعات وأفرادها ونوعية حياتهم (حماد، 2017: 215– 242)، وتُعرَّف كذلك بأنَّها: عمل عام مخطط يُسهم في توسيع الخيارات والفرص الاجتماعية أمام الناس، وتتناول السياسات الاجتماعية قضايا المساواة، وإعادة التوزيع، والحقوق، والإنتاج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية للحد من الفقر، وتخفيف المخاطر، وتوفير الصحة والتعليم وفرص العمل (العثمان، 2011: 209) .

ويصف مارشال T.H Marshall السياسة الاجتماعية بأنها السياسة الحكومية التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية، وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان (نويصر، حاتي، 2017: 347– 366)، كما يعرفها ويليام بريجمان بأنها السياسات التي تتعامل مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية، والحقوق، والواجبات للأفراد، فهي عملية توجيه حكومية لمواجهة المشكلات العامة والقضايا المجتمعية (السروجي، 2015: 18)، وتشير السياسة الاجتماعية إلى وصف الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الرفاه، فهي ترتبط وتختص بكيفية معالجة وتخفيف المشاكل الاجتماعية، وتحليل نجاح أو فشل السياسات التي ترمي إلى تحسين الرفاهية، وهي معنية كذلك بدراسة مدى مأسسة وملاءمة الهياكل والمؤسسات التي تستهدف تنفيذ السياسات الاجتماعية (ناجي، 2012: 21)، وتتضمن السياسات الاجتماعية الإجراءات التي تتعلق بتحقيق الرفاهية للمجتمع، وحل مشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة والإسكان، والحماية الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وهي انتقال السياسة من محلها النظري إلى التطبيقي، حيث يرى الكثير من الباحثين أنَّ صُنع السياسات هو جوهرها (الكبيسي، 2008: 87)، وتعرّف عملية صُنع السياسات الاجتماعية بأنّها تصميم مجموعة من السياسات الحكومية التي تُسن لحماية ورعاية المواطنين، وتشمل هذه السياسات: سياسات دعم الدخل، والنظم التعليمية، وعلاج المرضى، وإعادة التأهيل للمجرمين، وتوفير الرعاية الصحية، والتأمين الصحي، ورعاية الكبار والمعدمين (Kirch, 2008: 1319)، كما تعرَّف أيضًا بأنّها الخطوات والعمليات التي يقوم بها صُنَّاع القرار للتوصل إلى صياغة قرارات تُحدد الأهداف الاستراتيجية، ومجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات المُلزمة، وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية (حمزة، 2015: 106).

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في صُنع السياسات الاجتماعية، فتتأثر تلك العملية بمجموعة من المحددات والفواعل والظروف التي تحيط بها، وبكل مرحلة من مراحلها، فهناك عوامل تُسهم في دفع عملية صُنع السياسات الاجتماعية إلى الأمام، وهناك ما يعود بها إلى الخلف، ومن أهم هذه

العوامل ما يلي (أبو العلا، 2021: 465- 516): المشاركون والفاعلون في صُنع السياسات الاجتماعية من خبراء وصانعي قرار ومنفذين.

2-1 ركائز وفواعل السياسات الاجتماعية

تقوم السياسات الاجتماعية على مجموعة الركائز التي تستمد منها أطرها وعمليات تنظيمها، وتعددت الركائز التي يمكن لصانعي القرار اشتقاق السياسات الاجتماعية منها، كما تتأثر السياسات الاجتماعية بفواعلها من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومنها الدستور، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، والفواعل الرسمية، والجهاز الإداري:

- **الدستور**: يعد الدستور أساسًا لأي نظام سياسي أو اجتماعي من خلال ما يتضمنه من نصوص تشريعية وتعليمات تنظم وتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتبين الأسس التي تُبنى عليها السياسات الاجتماعية، وفي أي دستور لابُدَّ من أنْ تكون هناك مواد تشريعية تحدد الحقوق والواجبات، وتسعى تشريعات الدستور في أي دولة أو نظام إلى تحقيق الرفاه، والأمن الاجتماعي، والعدل والمساواة، وضمان تحقيق الاستراتيجيات الأساسية الاجتماعية كالتعليم، والصحة، والأسرة، والضمان الاجتماعي، ومكافحة البطالة والفقر، ورعاية الفئات الضعيفة في المجتمع كالمسنين والمرأة والأطفال، وتركز أيضًا على الشباب لكونهم الأكثر تأثيرًا وتأثرًا في التنمية الشاملة (السروجي، 2004: 19)، ويعد الدستور أحد أهم مراجع السياسات الاجتماعية، وتحديد أهدافها ومجالاتها، وتنظيمها بناءً على أيديولوجيات المجتمع، كما أنّ صُنّاع القرار ملزمون بنصوص دستورية بضرورة بناء وتخطيط سياسات اجتماعية وتنفيذها بشكل يتحقق من خلاله التكامل والعدل والتكافل الاجتماعي (حمزة، 2015: 72).
- **الاتفاقيات والمواثيق الدولية**: أقرّ الكثير من الاتفاقيات والمواثيق الدولية حق تقديم الرعاية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، وعملت أيضًا على تنظيم سياسة الرعاية الاجتماعية لهم، وكرّست الحماية الاجتماعية لهم، حيث نصت المادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام (1948) على أنّه لكل شخص بوصفه عضوًا في المجتمع حق الضمان الاجتماعي، كما نصت خطة التنمية المستدامة العالمية لعام (2030) على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية كأحد أساسيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجاء في المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّ لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة

والرفاهية له ولأسرته وخصوصًا على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية (الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المواد 22، 25)، وتقر المادة(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966، المادة 9)، كما جاء في المادة (5) (هـ) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أنّ جميع الأفراد متساوون أمام القانون في حقهم في العمل والسكن، والتمتع بخدمات الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965، المادة 5).

- **الفواعل الرسمية:** وتتشكل هذه الفواعل بصفة رئيسية من الدولة فهي منبعها، وتستمد تعليماتها منها، وهي تمثلها، وتعتبر الأكثر انتشارًا، والأكثر تأثيرًا، وتتمثل الفواعل الرسمية فيما يلي (ليلة، 2013: 45-112):

- **السلطة التشريعية:** ولتلك السلطة دورٌ أساسي في أي دولة أو نظام سياسي، وتتركز وظيفة السلطة التشريعية في سَنِّ التشريعات التي تنظم الحياة العامة في الدولة، وعلاقة الدولة مع أفراد المجتمع، وعلاقة أفراد المجتمع ببعضهم البعض، ويمكن حصر دور السلطة التشريعية في السياسات الاجتماعية تبعًا للوظائف الرئيسية التي وجدت لأجلها، وهي كما يلي:
- **التشريع:** وهو أحد أهم اختصاصات السلطة التشريعية، حيث يقوم أعضاء تلك السلطة باقتراح القوانين المنظمة للسياسات الاجتماعية وفقًا للمشكلات المجتمعية الموجودة أو المتوقعة، أو وفقًا لمتطلبات واحتياجات المجتمعات التي يمثلونها، وإقرار السياسة العامة للدولة، وتقوم بمناقشة وإقرار السياسة العامة للدولة، والتي تكون السياسات الاجتماعية أحد أهم بنودها، وإقرار الموازنة العامة للدولة؛ فتقوم بمناقشة بنود الموازنة المقترحة، ومدى مناسبتها للمشكلات والتحديات المجتمعية التي تواجه المجتمعات والمؤسسات المختلفة داخل الدولة، وتبين الموازنة بالتفصيل نفقات الدولة للسنة القادمة على المشاريع التنموية والخدمات التي يكون المجتمع بحاجة ماسة إليها، بالإضافة إلى خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (الكبيسي، 2008: 56).

- **السلطة التنفيذية:** تتكون السلطة التنفيذية من مجموعة المسئولين والمؤسسات المعنية بأداء الحكومة، والقيام بأعبائها، وتنفيذ خططها ومشاريعها، وصُنع وتنفيذ سياساتها، وهي من أبرز الفاعلين في السياسات الاجتماعية، وتتشكل السلطة التنفيذية من الملك أو رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، والوزراء، وكل من يمتلك سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات الرسمية في الدولة، وسن القوانين وتطبيقها، ويتمثل دور السلطة التنفيذية في تقديم اقتراحات حول السياسات الاجتماعية الموجودة أو الجديدة، والاضطلاع بتنفيذها، ومراقبة من يتابعها من موظفي الدولة المسئولين عن التنفيذ المباشر لها ومحاسبتهم (Shim, 2019: 1235-1255).
- **السلطة القضائية:** ويتمثل دورها في منع تعدي الأفراد على القانون، وعلى حقوق غيرهم، والفصل في المنازعات بين الأفراد والمؤسسات، وتقوم السلطة القضائية بالاستناد إلى القانون في مراقبة عمل السلطة التنفيذية، ومراقبة التوزيع العادل، وتكافؤ الفرص من خلال البحث في الشكاوى والقضايا المحولة إليها، والتي تقوم بالفصل فيها من خلال الرجوع إلى نصوص وتشريعات القانون.
- **الجهاز الإداري:** ويتمثل في مجموعة من الموظفين ومؤسساتهم التي يتبعون لها، ويمتلكون مهارات وخبرات محددة تساعدهم على أدائهم للوظائف المنوطة بهم، وتقديم الخدمات للمجتمع، ويعد الجهاز الإداري الحلقة الأخيرة في تنفيذ السياسات الاجتماعية، فهو المنفذ المباشر لها، ويراقب عمله السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية (الفهداوي، 2001: 235).

2- تمكين الشباب ومؤشراته:

ظهر على الساحة مفهوم التمكين، وأصبح أكثر استخدامًا في سياسات وبرامج المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ويهدف إلى القضاء على كافة أشكال التمييز ضد الشباب. ولقد وضعت قضية النهوض بالشباب وتمكينهم كإحدى الأولويات على جدول أعمال دول العالم في نهاية القرن العشرين (Khodair, 2016: 3-20).

2-1 مفهوم التمكين ومؤشراته:

ظهر مفهوم التمكين في الستينيات من القرن الماضي، حيث ارتبط بالحركة الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعتبر التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقها، وتوفير العدالة الاجتماعية لها، وإن تحسين وضع الشباب اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا يُعد عاملًا أساسيًّا في إقامة حكومة ديمقراطية مسئولة تتمتع بدرجة مرتفعة من الشفافية (الكوح، 2016: 263-277).

ويعني مفهوم التمكين **لغويًّا:** التقوية والتعزيز، فهو مصدر من الفعل "مكّن" ومكنّه من الشيء جعل له عليه سلطانًا وقدرة، وجعله يتمكن منه وفيه (القحطاني، 2016: 115- 141)، وهو يشير إلى القوة وعلو الشأن، وهو تمكن من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به (جميل، 2020: 192-218).

واصطلاحًا: هو رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع (أبو بكر، 2002: 106). ويعرف البنك الدولي التمكين Empowerment بأنه" توسيع قدرات وإمكانيات الأفراد أو المجموعات في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه المؤسسات" (جميل، 2020: 192- 218).

وهو القضاء على كافة أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد، وذلك يتحقق من خلال العمل على إزالة كل معوقات عملية التمكين سواءً كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية، والتي تتعلق بالعادات والتقاليد وغيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة أو الأقل حظًّا في مراتب أدنى (Jazzar, 2011: 146-168)، ويهدف إلى منح الفرصة للفئات المهمشة في المجتمع لإدماجها في مختلف مجالات الحياة من خلال بناء قدراتها الذاتية، وتوليد الوعي لديها، وذلك دون تمييز بين أفراد وفئات المجتمع (يوسف، 2016).

وتتعدد مجالات التمكين؛ فهناك التمكين الإداري، والتمكين الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي ...وغيرها. وهناك من يرى أن عملية التمكين ترتكز على أربعة مستويات من القوة تشكل في مجملها ما يمكن أن يطلق عليه "دوائر التمكين"، وهي: أولًا، القوة على (power on)، وتتضمن علاقة تبادلية مطلقة بين الهيمنة والتبعية. ثانيًا، قوة فعل (power to)، وتتضمن القدرة على صنع القرار، وممارسة سلطة، وإيجاد حلول للمشاكل. ثالثًا، القوة مع (power with)، وتتضمن

قوة اجتماعية وسياسية تعكس القدرة على التفاوض، والدفاع عن المصالح المشتركة جماعيًّا. رابعًا، القوة من خلال (power within)، وتغطِّن الأفراد للقوة الداخلية لذواتهم وهويتهم، وكيفية التأثير إيجابيًّا في خياراتهم وصنعها بكل سهولة، وعرفته الباحثة (Griffen Vanessa) بإمكانية التعبير، وإيصال صوت المرأة، والتأثير في الآخرين، والقدرة على الابتكار واتخاذ القرارات على كافة المستويات (بور رغدة، 2012).

وعرَّفه البنك الدولي بأنّه تحسين قدرات الشخص أو الجماعة على صُنع الخبرات، وتحويلها إلى أفعال ونواتج مرغوبة (مسعود، 2006: 10).

2-2 مفهوم تمكين الشباب:

تسعى المجتمعات والدول المتقدمة إلى إزالة جميع المعيقات التي تواجه أفرادها عند سعيهم للتطور، ويندرج ذلك تحت مسمى التمكين الذي يتم على فئة معينة من المجتمع أو المجتمع بأكمله.

ويعد التمكين عملية تفاعلية تحدث بين الفرد وبيئته التي لها تأثير كبير عليه، وترتبط نتائج هذا التأثير بوجود حزمة من المساعدات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشباب، والتمكين في جوهره هو نشاط بشري في اتجاه التغيير من حالة سلبية إلى حالة إيجابية تتطلب من الفرد الثقة بالنفس، وأن يكون هناك تفاهم اجتماعي وسياسي، والقدرة الفردية على القيام بدور كبير في صنع القرار (أبو صبرة، 2019: 49).

وعليه، فإنَّ التمكين يتطلب أسلوبًا جديدًا في التفكير، وفلسفة جديدة تَعتبر جميع الأفراد في المجتمع- بغض النظر عن مستوياتهم وأنواعهم- عناصر فاعلة أساسية للتغيير والتغيُّر، فالاستثمار في قدرات الشباب، وتمكينهم، وممارسة اختياراتهم ليس عملًا ذا قيمة في حد ذاته فحسب، بل هو إسهام في التنمية بكل جوانبها، فقد كان للتعليم دور فعَّال في النهوض بالشخصية الإنسانية، ورفع كفاءتها وقدراتها على التمكين في مجالات الحياة المختلفة، فبالعلم تتقدم الأمم، وبالتعليم والتربية والظروف الصحية الملائمة والفرص الاقتصادية مع الحقوق العادلة يتمكن الشباب من المشاركة الكاملة في عملية التنمية، والنهوض على المستويين الفردي والمجتمعي معًا، ويتطلب التمكين القضاء على كافة أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة، وذلك يتحقق من خلال إزالة معوقات التمكين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمام الشباب، والتي تتصل بالعادات والأعراف وباقي السلوكيات التقليدية النمطية التي لا تعطي الفئات الأقل حظًّا حقوقها، وتضعها في أدنى المراتب،

واستحداث مؤسسات تساعد على القضاء على جميع أشكال التهميش والإقصاء، وتبني عملية تمكين الشباب في جميع جوانب الحياة المختلفة، ودعم الشباب بجميع الموارد التي تكفل لهم مشاركة فعالة وفرصًا متكافئة (الخوالدة، 2016: 5- 6).

2-3 النقاط التي تتمحور حولها أهداف تمكين الشباب:

تفعيل التمكين الديمقراطي لدى الشباب، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الحكومات والمنظمات المدنية من خلال تكريسها للثقافة الديمقراطية، وتفعيل المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشباب، وتفعيل العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية، وتوعية الشباب بحقيقة الديمقراطية وقوتها كأداة يمتلكها المواطن لإحداث التغيير الإيجابي للمجتمع (الديوان الملكي الأردني، 2012)، واستبدال القيم السلبية بقيم إيجابية معالمها الأساسية سيادة القانون، ونبذ العنف، والقبول بالآخر، والحوار، والمساءلة، وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية والسياسية للشباب حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات لتحسين حياتهم، ومساعدة الشباب والأفراد والجماعات والمجتمعات في أنْ يتحكموا بظروفهم لكي يستطيعوا إنجاز أهدافهم، ولكي يكونوا قادرين على العمل على مساعدة أنفسهم، وزيادة وتحسين مستوى معيشتهم، وزيادة التوعية بأهمية المشاركة الشبابية في السياسات من خلال تبني سياسة إعلامية وتوعوية تعمل على نقل الصور الإيجابية للشباب، وتسهم في إعداد كوادر شبابية تكون قادرة ومؤهلة على المستوى التقني والشخصي، والمشاركة في سلطة صُنع القرار، والقدرة على التعليم من أجل تحسين المهارة والقوة الشخصية والجماعية، وزيادة القدرة لدى الشباب للتفريق بين ما هو صواب وما هو باطل، وتعزيز القدرات الفكرية لهم، ومواجهة المصاعب والمعيقات والمشكلات، والانخراط في الحياة العامة، وتعزيز المشاركة السياسية والاتجاهات الإيجابية للشباب (عبد اللطيف، 2003).

أما عن متطلبات التمكين السياسي، فلكي يتحقق التمكين السياسي لابد من وجود بعض المتطلبات الأساسية التي تساهم في تحقيقه ونجاحه، ومن هذه المتطلبات: تفعيل المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع، فالمشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية، والتعبير عن مبدأ سيادة الشعب الذي يعني أن يكون الشعب مُمَكّنًا من المشاركة في التغيير، ولديه القدرة على ذلك، كما أنّ لها دورًا مهمًّا في تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطي (النويهي، 2014)، والتحديث والتغيير المستمر على المنظومة السياسية وآلية العمل السياسي من أجل الوصول إلى المشاركة

السياسية الفعالة، والعمل على التخلص من جميع ما يساعد على إقصاء الفئات الأقل قوة في المجتمع من اتجاهات وسلوكيات نمطية وتقليدية، وتعزيز الاتجاهات والسلوكيات الجديدة لدى أفراد المجتمع، ووجود سياسات وتشريعات وإجراءات مؤسسية وقانونية تنظم العمل السياسي، وتضمن تحقيق العدل والمساواة، وتساوي الفرص لأفراد المجتمع (مسعود، 2006: 5)، ووجود القوة المادية والفكرية والأيديولوجية التي تتحكم بالتغيير وتفرضه، وتجاوز الحواجز والمعيقات التي تثبط من تمكين أفراد المجتمع، وتشكل عامل تهديد لهم، ووجود سلطة لا مركزية تسمح بمشاركة جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صُنع القرار، وتنفيذ الخطط التنموية، وأن يكون هناك نظام سياسي قائم على الحقوق المدنية والسياسية التي نصت عليها المواثيق الدولية (عدلي، 2017: 79)، ووجود ثقافة مدنية وضمان لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها القوانين والمواثيق والأعراف المحلية والدولية، وضمان تحقيق الحريات العامة والعدل والمساواة، وأن تكون لدى الأفراد المستهدفين الرغبة التامة في تغيير أنفسهم، والتدخل البناء في تغيير البيئة المحيطة بهم، وأن يكون لدى الفئات المهمشة الكم الكافي من المعارف والمعلومات والمهارات والموارد التي تكفل لهم وجود مشاركة فعالة وفرص متكافئة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (مسعود، 2006: 6).

3- دور المملكة الأردنية الهاشمية في تفعيل السياسات الاجتماعية وانعكاس ذلك في تمكين الشباب في المجالات المختلفة:

تمكين الشباب الأردني في صنع السياسات الاجتماعية:

يشير مفهوم مشاركة الشباب إلى عملية إدماجهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويتضمن ذلك مساهمتهم في تحديد احتياجاتهم الشخصية، واحتياجات مجتمعهم، مع طرح الحلول، واقتراح أساليب التدخل التي تعمل على تطوير وتحديث مجتمعهم، وتعتبر مشاركة الشباب حقًّا إنسانيًّا أصيلًا من حقوقهم باعتبارهم مواطنين مسئولين، وقوة فاعلة في مجتمعاتهم، لهم أدوارهم في الارتقاء بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد خاض الشباب الأردني خلال العقدين السابقين العديد من تجارب المشاركة في صنع السياسات الاجتماعية من خلال المراكز الشبابية التي أطلقتها وزارة الشباب كبرنامج الحكومة الشبابية، وبرلمان الشباب، أو من خلال منظمات المجتمع المدني المختلفة، واعتبر المشاركون أن هناك العديد من الفرص المتاحة للشباب من خلال المشاركة المجتمعية، ومن أبرزها المشاركة في الأنشطة والحملات التطوعية الاجتماعية، ولجان الأحياء التابعة لأمانة عمان،

ولجان الصحة المجتمعية، والمجالس الأمنية المحلية، والهيئات الشبابية المختلفة التابعة لوزارة الشباب أو منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من أنَّ المشاركة في هذه المجموعات المجتمعية مفتوحة لجميع الشباب إلا أن إقبال الشباب على بعضها كان ضعيفًا (المعهد السياسي لإعداد القيادات الشابة، 2021).

تمكين الشباب وإشراكهم في عملية صنع القرار من خلال السلطة التنفيذية:

على الرغم من الدعوات الدائمة من قبل الملك عبد الله الثاني إلى ضرورة إشراك الشباب في عملية صنع القرار من خلال السلطة التنفيذية، وإيجاد حكومات تنطلق من قاعدة شبابية، إلا أنَّ وجود شباب أردنيين بين وزراء الحكومات المتعاقبة ما زال في درجة أقل من المتواضعة، فقد كان هناك العديد من الحكومات التي تخلو تمامًا من الشباب.

جدول رقم (1)

نسبة تمثيل الشباب في حكومة الدكتور عمر الرزاز عام 2018

الفئة العمرية	عدد الوزراء	النسبة
(60-50)	14	**%50**
(70-60)	7	**%25**
(50-40)	**6**	%21
(40-30)	**1**	%4
المجموع	28	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول رقم (1) أن معدل أعمار الوزراء كان (55) عامًا تقريبًا، كما تبين أن الفئة العمرية من (50- 60) سنة كانت الأعلى تمثيلًا، حيث بلغ عدد وزرائها (14) وزيرًا بنسبة (50%) من تشكيلة الحكومة، تبعتها الفئة العمرية من (60- 70) سنة، والتي شارك منها (7) وزراء بنسبة (25%)، ثم الفئة العمرية من (40- 50) سنة، والتي تسلم منها (6) وزراء حقائب في الحكومة الجديدة بنسبة (21%)، ثم جاءت الفئة العمرية من (30- 40) سنة الأقل مشاركة بوزير واحد،

وبنسبة مئوية بلغت (3%) (موقع عمون الإخباري، معدل أعمار وزراء حكومة الدكتور الرزاز، 2018) .

تمكين الشباب وإشراكهم في السلطة التشريعية:

تزايدت مشاركة الشباب في الترشح للانتخابات البرلمانية يومًا بعد يوم، وقد ضمنت التعديلات التي أقرها مجلس النواب الأردني في عام 2022 خفض شرط العمر للمترشح للانتخابات النيابية والذي كان (30) عامًا ليصبح (25) عامًا، إلا أن قدرة الشباب على التحكم في صنع القرار في مجلس النواب يواجه العديد من التحديات؛ أولها أن نسبة الشباب في المجلس لا زالت لا تصل إلى الحد الذي يسمح لهم بالتأثير على عمليات اتخاذ القرار، ويمكن أن يرجع ذلك إلى الحالة الاجتماعية للشباب، وإمكانياتهم المادية، وانخفاض متوسط مستوى معيشتهم، ومعدل دخلهم المنخفض مما يؤثر على عملية تمكينهم اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وبالتالي فهم– على الأغلب– تابعون لتكتلات نيابية يتزعمها نواب من فئة كبار العمر، كما أنه لا توجد في الأردن حتى الآن تكتلات وأحزاب تستطيع التأثير على عملية صنع القرار، لذا لا زالت المشاركة الشبابية في صنع السياسات الاجتماعية في سياق السلطة التشريعية بحاجة إلى الكثير من التطوير والتنظيم لتكون أكثر فاعلية (صحيفة الغد الأردنية، 2022، تخفيض عمر مرشح النواب).

كما أنه لابد من تفعيل مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، والذي يتم من خلال تأهيلهم بالخبرات والمفاهيم الوطنية والمدنية، وبناء قدراتهم وأدواتهم، وتعزيز منظومة القيم الإيجابية وثقافة العمل التطوعي بما يؤسس لبناء قادة ناشطين في جميع مجالات العمل التطوعي والاجتماعي والسياسي، والعمل على تحفيزهم للانخراط في الأحزاب كأعضاء قادرين على التنافس، والتفاعل الإيجابي مع القضايا والمواقف العامة مما سيقود إلى وجود قيادات شبابية وطنية قادرة على التنافس بشكل حر على أساس الكفاءة لقيادة المؤسسات الوطنية، والمشاركة في صناعة القرارات على كافة الأصعدة ومنها السياسات الاجتماعية والسياسية (أبو صبرة، 2019: 156).

سياسات الأردن الاجتماعية في مجال مستوى المعيشة والمسكن:

يعد تأمين المعيشة المتوازنة للشباب من أهم المجالات التي تسعى السياسات الاجتماعية في الأردن إلى تحقيقها، حيث إنه من مؤشرات تمكين الشباب الأساسية كتوافر مستوى المعيشة المناسب لهم، ووجود دخل ثابت لهم ولأسرهم، ويعاني الأردن في السنوات الأخيرة من ضائقة اقتصادية كونه

بلدًا يعتمد على قطاعات محدودة للدخل كالخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات كالفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى ارتفاع عجز موازنته، وارتفاع دينه العام الداخلي والخارجي، وارتفاع تكلفة إيواء اللاجئين السوريين، وظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية (مالك خصاونة، الاقتصاد الأردني: اختلالات وتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، وأثَّر الوضع الاقتصادي على الحياة المعيشية للشباب بشكل كبير، حيث أشارت البيانات الإحصائية في العام 2021 إلى أن نسبة من هم تحت خط الفقر بلغت (15.7%) من مجمل سكان الأردن، وأن غالبية المجتمع الأردني من فئة الشباب، فهم الأكثر تأثرًا بالأوضاع المعيشية الصعبة (وزير التخطيط: إصدار التقرير النهائي عن معدلات الفقر، 2022).

أما بالنسبة للمسكن، فقد أشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة (2019) حول توزيع المساكن حسب نوع حيازة المسكن أنَّ ما نسبته (69.2%) من الأردنيين يمتلكون بيوتًا، وبالمقابل فإن نسبة من يستأجرون مسكنًا بلغت (20.9%)، وعند مقارنة هذه النسبة بالتقرير الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للعام (2013)، والذي بلغت فيه نسبة من يمتلكون مسكنًا من الأردنيين (70.7%) مقابل (25.6%) هي نسبة من يستأجرون مسكنًا، والدلالة من هذه الأرقام هي أنه على الرغم من صعوبة الظروف المعيشية، وثبات الدخل الشهري، وغلاء الأسعار، إلا أن الفرق في النسبة لمن يمتلكون مساكن قد انخفض بنسبة (1.5%) خلال (6) أعوام، وهي نسبة مقبولة نوعًا ما.

ويواجه اقتناء الأردنيين للمساكن وخصوصًا لفئة الشباب مجموعة من المشاكل على رأسها عدم وجود القدرة المادية لاقتناء المسكن، وارتفاع الرسوم والضرائب التي تضعها الحكومات على عمليات نقل الملكية للبيوت والشقق السكنية مما يجعلهم يبحثون عن حلول أخرى صعبة كاستئجار المسكن، أو استخدام المسكن العائلي أو جزء منه مما يعوق حياتهم الاجتماعية، ولمواجهة مشكلة المسكن قامت الحكومة الأردنية بانتهاج بعض السياسات التي كان هدفها الأساسي تشجيع تملك المسكن من قبل الأردنيين، بالإضافة إلى تحريك سوق العقار الراكد وخصوصًا في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث قامت الحكومة الأردنية في إطار تخفيفها من آثار جائحة كورونا بإجراءات هدفت إلى تحفيز سوق العقار والإسكان، وتمكين ذوي الدخل المحدود من شراء المساكن المناسبة لهم، ومن هذه الإجراءات ما يلي: إعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الـ (150م) الأولى من الوحدات السكنية من رسوم التسجيل وتوابعها، وإخضاع المساحة الزائدة عن (150م) لرسم

مخفض وضريبة مخفضة مقدارها (50%) من النسبة المقررة قانونًا، وتخفيض رسوم البيع على الأراضي بمقدار (30%) من النسبة المقررة بموجب قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (26) لسنة (1958)، وتخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة (50%) عن النسبة المحددة في قانون ضريبة (موقع المملكة الإخباري، إعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل، 2021).

سياسات الأردن الاجتماعية في مجال توفير فرص العمل:

ما زالت البطالة مشكلة مزمنة، والمتسبب فيها بشكل رئيسي هو بطء النمو الاقتصادي الذي تفاقم بفعل الأزمة السورية وجائحة كورونا، حيث تظهر البيانات أن معدل البطالة المسجل في الربع الثالث من عام (2015) بلغ (13.8%) عاكسًا اتجاهه من التراجع الذي حدث في العام (2014)، حيث بلغ معدل البطالة (11.9%)، وقد أدى دخول جائحة كورونا واجتياحها لدول العالم إلى زيادة معدلات البطالة في أغلب دول العالم وخصوصًا في الدول النامية (موقع رؤيا الإخباري، البنك الدولي: معدلات البطالة بين شباب الأردن، 2021)، وفي الأردن يبين الجدول التالي معدلات البطالة خلال الفترة (2014– 2022) مما يفاقم سوء الأحوال المعيشية للشباب الأردني.

الجدول (2)

معدل نمو البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2014– 2022)

السنة	نسبة البطالة
2014	%11.9
2015	%13
2016	%15.3
2017	15.9
2018	%18.4
2019	%19
2020	%24.7
2021	%23.3
2022	%22.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وعند الرجوع إلى معدل البطالة في الأعوام المتتالية (2018) (2019) (2020) يلاحظ أن معدل الزيادة في نمو البطالة كان ثابتًا ومتقاربًا، حيث بدأ في بداية العام (2018) بمعدل نمو مقداره (18.4%)، وفي نهاية العام (2019) كان معدل نمو البطالة (19%)، إلا أنّه ومع بداية العام (2020) تسارعت وتيرة زيادة معدل نمو البطالة في الأردن، ووفق تحليلات البنك الدولي، فإنه نتيجةً لانكماش الاقتصاد الأردني في عام (2020) بنسبة (1.6%)، ونتيجةً لآثار جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد والعمل، فقد ارتفع معدل البطالة ليصل إلى (24.7%) في الربع الأخير من عام (2020)، كما وصلت معدلات البطالة بين شباب الأردن إلى نسبة غير مسبوقة، حيث بلغت (50%) في الربع الأخير من عام (2020)، بينما كانت (40.6%) في العام 2019 (دائرة الإحصاءات العامة، العمالة والبطالة، تقارير معدل البطالة، 2021).

ويعد التأثير الأكبر لمعدلات البطالة المرتفعة على فئة الشباب وبخاصة الجامعيون منهم، حيث تمتلئ الجامعات الأردنية بالعديد من التخصصات المشبعة، وعلى الرغم من توجيه الحكومة طلبة الثانوية العامة الناجحين إلى الابتعاد عن تلك التخصصات، وتحديدها لقائمة التخصصات المتاحة لهم لمعرفتها، إلا أنَّ الجامعات لا زالت تقبل الطلبة في هذه التخصصات مما يزيد من معدلات البطالة بينهم، ويمثل الشكل التالي أعداد الأردنيين المتعطلين عن العمل حسب الفئة العمرية للعام (2020):

الشكل رقم (1)

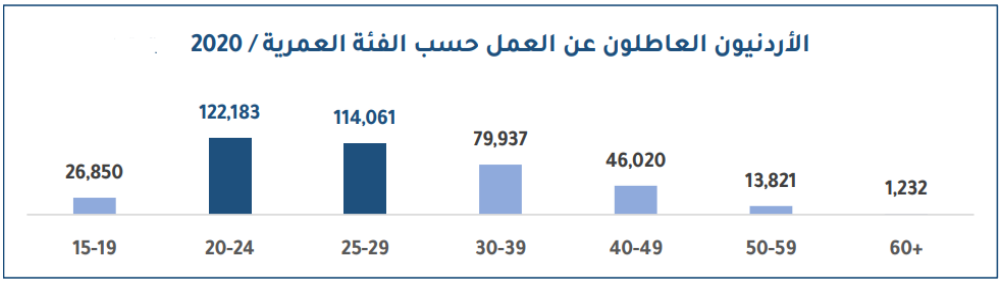

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية. العمالة والبطالة.

ويوضح الشكل السابق أنَّ عدد العاطلين عن العمل من فئة الشباب بلغت النسبة العظمى من بين فئات المجتمع، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 39 عامًا ما يقارب (316.181) عاطلًا عن العمل، وهو ما نسبته (78.2%) من مجموع العاطلين عن

العمل، وهي نسبة كبيرة، وذات مؤشرات خطيرة ومحبطة– إلى حد كبير– خاصة بتطلعات الشباب الكبيرة نحو المستقبل، ففي مرحلة النضوج، وبعد انتظار طال أمده على مقاعد الدراسة سواءً في المدرسة أو الجامعة، يواجه الشباب قدرًا كبيرًا من حالة عدم اليقين بدخولهم إلى سوق العمل (موقع رؤيا الإخباري، البنك الدولي: معدلات البطالة بين شباب الأردن، 2021: 6).

سياسات الأردن الاجتماعية في مجال التعليم:

أصبح التعليم بمستوياته المختلفة معضلة معظم دول العالم؛ وذلك بسبب الثورة التكنولوجية، وتدفق المعلومات الهائل، وتضارب المصالح والمعتقدات لدى واضعي السياسات التعليمية في مختلف المستويات، كما أصبحت ثقافة التعليم قائمة على معايير السوق، والربح والخسارة، ولم يعد أولوية وطنية لدى مؤسسات صنع القرار التي تطرح حلولًا إما جزئية أو غير قابلة للتنفيذ بسبب عوامل عدة من أهمها عدم توفير الدعم المالي واللوجستي بما يتناسب مع خطط التطور في التعليم، وكان الأردن خلال العقود الماضية متقدمًا عن مختلف دول المنطقة في مستوى التعليم المدرسي والجامعي، ومصدرًا للكفاءات العلمية بمختلف حقول المعرفة، ورائدًا في قيادة العملية التعليمية في العديد من الدول، إلا أنه أصبح خلال العقدين الماضيين غير قادر على مواكبة التطور التربوي والتعليمي الذي تحتاجه الأجيال والمؤسسات التعليمية على المستويين المحلي والإقليمي ما أدى إلى تراجع مستوى الطلب على الخبرة الأردنية في الأسواق العربية والخليجية، وفي الوقت نفسه تدني مستوى مخرجات العملية التعليمية في الأردن، وذلك يتطلب أن يصبح تطوير العملية التربوية أولوية وطنية تتقدم على جميع الأولويات لإعادة خلق تنمية بشرية تقود مختلف الأوساط التنموية الأخرى (مركز الدراسات الاستراتيجية، أجندة الأردن: صناعة السياسات في مرحلة اللا يقين، الجامعة الأردنية، عمان، 2017: 25)

وفي السنوات الأخيرة واجهت العملية التعليمية على المستويين المدرسي والجامعي الكثير من المعيقات كجودة التعليم والموارد التعليمية، والتدفق الكبير للأطفال السوريين اللاجئين إلى النظام التعليمي، ومشاركتهم الطلبة الأردنيين في المدارس، والأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة.

وتمكنت المملكة من تخفيض معدل الأمية إلى (8%)، وهو ثالث أقل معدل في المنطقة العربية، وازدادت نسبة الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الابتدائي من (71%) عام (1994) إلى (98.9) عام (2010)، بينما ارتفع معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي من (63%) إلى (88.5) خلال نفس الفترة، ويبين الجدول التالي معدل الالتحاق بالتعليم بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية،

ومعدل إتمام المرحلة الابتدائية في الأردن خلال الأعوام 2016– 2020 (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الأردن، 2021).

ويوضح الجدول رقم (3) أن هناك تزايدًا ملحوظًا في معدلات الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والثانوية خلال الخمس سنوات الأخيرة، وكذلك بالنسبة لإتمام المرحلة الابتدائية، والواضح من المعدلات أن نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية هي أقل منها في المرحلة الابتدائية، ويمكن أن يعود ذلك إلى أسباب عديدة منها الوضع الاقتصادي الصعب لكثير من الأسر الأردنية بحيث يضطر أبناؤها إلى العمل بدلًا من الالتحاق بالمدرسة وإتمامها خلال فترات العمل، أو بعد توفير المساعدات الاجتماعية لهم من قبل المملكة أو الأسرة.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فهو موجه– في مجمله– نحو الشباب بشكل عام، وبلغ عدد الجامعات الأردنية الحكومية (10) جامعات موزعة على مختلف المحافظات الأردنية، كما يوجد (21) جامعة خاصة وإقليمية، و(12) كلية تابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، و(16) كلية خاصة، بالإضافة إلى عدد من الكليات التابعة للقوات المسلحة الأردنية ووكالة الغوث الدولية (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الأردن، 2021: 15).

أما بالنسبة للطلبة في الجامعات، فقد ارتفع العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لمرحلتي البكالوريوس والماجستير من (244.204) في العام (2010) إلى (322.467) في العام (2020)، وبلغ عدد الخريجين خلال العام (2020) ما يقارب (74.351).

ومن التحديات التي تواجهها سياسات التعليم العالي في الأردن عدم وجود توازن بين مخرجات التعليم العالي وما يتطلبه سوق العمل، حيث تخرج الجامعات في الأردن من الطلبة الأردنيين أكثر مما يتطلبه سوق العمل، وهو ما يفسر تزايد معدلات البطالة (وبخاصة الشباب الحاصلون على الشهادات الجامعية والدراسات العليا) (منتدى الاستراتيجيات الأردني، التعليم العالي في الأردن، 2021: 9)

كما يعد ارتفاع الرسوم الجامعية من أكثر المعيقات والعقبات التي تقف في وجه الشباب الأردني لإكمال مسيرتهم التعليمية سواءً في مرحلة البكالوريوس أو في مراحل الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) (وزارة التعليم العالي، نتائج الجديدة لمنح وقروض الجامعات، 2022).

الجدول (3)

معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية ومعدل إتمام المرحلة الابتدائية

السنة	معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (%)	معدل إتمام المرحلة الابتدائية (%)	معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية (%)
2016	78.6	72.1	61.2
2017	80.8	71.3	62.6
2018	81.5	72.7	63.1
2019	81.8	81.7	65.2
2020	84.2	84.2	67.5

المصدر: من إعداد الباحث.

سياسات الأردن الاجتماعية في مجال الرعاية الصحية:

حقق القطاع الصحي في الأردن على مدى الثلاثة عقود السابقة، والذي تمثل في تطور البنية التحتية الصحية، والازدياد المُطرد في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية والخدمات المتخصصة، وتوفر تكنولوجيا طبية حديثة في مجالات الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية ما ساهم في وضع الأردن في المرتبة الأولى عربيًا، والرابعة عالميًا في السياحة العلاجية، إلا أنه ورغم كل هذا الإنجاز ما زال أكثر من 25% من السكان ليس لديهم أي شكل من أشكال التغطية الصحية، وبلغت نسبة إنفاق المواطنين من أموالهم الخاصة على الصحة 26%، وهناك شكاوى دائمة تتعلق بعدم توفر الأدوية (على الرغم من أن إجمالي الإنفاق على الدواء بلغ حوالي (581 مليون دينار)، ما نسبته 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤشر إلى هدر الأدوية، واكتظاظ المرضى، والمواعيد البعيدة، ومستوى الخدمات المقدمة، وخصوصًا في المؤسسات الصحية التابعة للحكومة، وقد أكد استطلاع الرأي الذي نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2019/10/13 هذه التحديات التي تواجه مُتلقي الخدمة. كما تراجع الأردن في بعض المؤشرات الصحية نتيجة الزيادة المفاجئة في عدد السكان الناتجة عن الهجرات القسرية، والأزمات في الدول المحيطة.

وعلى الرغم من مستوى الرعاية الصحية الجيد في الأردن، وأهمية فئة الشباب في المجتمع الأردني، إلا أنَّه لا توجد سياسات صحية مخصصة تتميز بها هذه الفئة عن باقي فئات المجتمع، وعند البحث في مجالات الرعاية الصحية نجد أنَّ من أهمها مظلة التأمين الصحي، حيث نجد أنَّ

هناك قصورًا وفجوة في تغطية التأمين الصحي للشباب الأردني وبخاصة الذكور منهم، فالشاب الأردني يؤمن تحت مظلة التأمين العائلي الحكومي حتى بلوغه سن الثامنة عشرة، وفي حال إكماله للدراسة الجامعية يؤمن حتى نهاية المرحلة الجامعية، ثم يَعتمِد مدى استمرارية تأمينه على حصوله على الوظيفة سواءً أكان ذلك في القطاع العام أو الخاص، حيث يعاني الشباب العاطلون عن العمل من عدم وجود أية سياسة تمنح لهم تغطية خدمات الرعاية الصحية سواءً في المؤسسات الحكومية العامة أو الخاصة، ويشمل التأمين الطبي الحكومي الأفراد العاملين في القطاعات الحكومية المختلفة، ومن تزيد أعمارهم عن الـ (60) عامًا، والأطفال ما دون الـ (6) سنوات، بالإضافة إلى العائلات ممن لا يزيد دخلهم الشهري عن (300) دينار (وزارة الصحة الأردنية، إنجازات القطاع الصحي، 2019)

الخاتمة

تعد السياسة الاجتماعية من الواجبات الأساسية للدولة، والتي تلتزم بها تجاه رعاياها، وهي بمثابة المسئولية الأساسية التي تحاول أية حكومة من الحكومات توفيرها للمواطنين، ويقوم التخطيط الاجتماعي على وجود سياسة عامة تطبق في مجالات مختلفة على مستوى الدولة كالرعاية الصحية، والاهتمام بالتعليم، والتوظيف، والحد من البطالة، وتوفير المسكن المناسب للمواطنين، وتهدف إلى تحقيق مستوى من الرفاهية الاجتماعية للمواطنين مما يؤثر بشكل إيجابي على تمكين الشباب على جميع المستويات.

النتائج

ركزت هذه الدراسة على دراسة دور السياسات الاجتماعية في تمكين الشباب، وجهود المملكة الأردنية الهاشمية في ذلك من حيث اهتمامها بتوفير سياسات اجتماعية مناسبة للشباب في مجال التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتوضيح معوقات تمكين الشباب، ودور السياسات الاجتماعية في تذليل العقبات أمام تمكين الشباب مما يساهم في تمكينهم على جميع المستويات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- **مفهوم السياسات الاجتماعية:** هي جزء مهم من السياسات العامة للدولة، وتهدف إلى بناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار، وتتوفر لها مقومات الاستدامة، وتهتم بمجموعة من العناصر ومنها التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، والتأمين الصحي الشامل لجميع فئات المجتمع، وتوفير المسكن، وفرص العمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين أحوال المجتمعات، ولا بد أن تكون

هذه السياسات موجهة بشكل أكبر نحو الطبقات المحرومة والمهمشة، وتقوم على تحسين الرفاه لجميع المواطنين بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة، كما تهتم بتعديل القوانين التي تقيد حريات الشباب، ويلزم الدولة مشاركة الشباب في عملية صنع القرارات الخاصة بهم، وفي حالة توافر جميع هذه العناصر السابقة فسوف تتاح للشباب عملية التمكين في جميع المجالات الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلٍّ من (نحلة، 2020م؛ الشيباني، 2017م؛ Hernandez, 2011م).

- **مفهوم التمكين:** هو منح المجموعات المحرومة والمهمشة بالدولة حقوقهم، وتوفير العدالة الاجتماعية لهم، والاهتمام بتحسين أحوال المواطنين اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، ومن ضمن هذه الفئات الشباب، فالتمكين عامل أساسي في إقامة حكومة ديمقراطية، ويتم على فئة معينة من المجتمع أو المجتمع بأكمله. وتتعدد مجالات التمكين؛ فهناك التمكين الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، ومن أهداف تمكين الشباب القضاء على كافة أشكال عدم المساواة، ويتحقق ذلك من خلال عدة نقاط من أهمها: إزالة جميع معوقات التمكين وبخاصة التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أمام الشباب، والتي تتصل بالعادات والأعراف، واستحداث مؤسسات بالدولة تقوم على القضاء على جميع أشكال التهميش والإقصاء لكي يكونوا قادرين على العمل لمساعدة أنفسهم، وإتاحة الفرصة أمامهم للمساهمة والمشاركة في تحسين، وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلٍّ من (Gill, 2019م؛ مسعود، 2006م؛ البصراتي، 2016م).

يتضح من خلال الدراسة أن المملكة الأردنية الهاشمية قامت بدور إيجابي لمساندة الشباب في بعض المجالات، بينما توجد إخفاقات في مجالات أخرى فيما يخص السياسات الاجتماعية وانعكاسها على تمكين الشباب.

- **على مستوى المشاركة المجتمعية:** هناك عدم إقبال من الشباب على المشاركة المجتمعية في الأنشطة والحملات التطوعية الاجتماعية بالدولة، وكذلك لجان الصحة المجتمعية، والهيئات الشبابية المختلفة التابعة لوزارة الشباب، ومنظمات المجتمع المدني، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدم وجود قدرات مادية لدى الشباب، أو انشغالهم بأعمال خاصة بهم.

- **بينما على مستوى المعيشة:** أثبتت الدراسة أن نسبة من هم تحت خط الفقر بلغت (15.7%) من مجمل سكان الأردن، وذلك في عام 2021م، وكون أن غالبية المجتمع الأردني هم من فئة الشباب فهم الأكثر تأثرًا بالأوضاع المعيشية الصعبة التي تمر بها البلاد، ويعتبر مستوى المعيشة مؤشرًا مهمًا من مؤشرات السياسات الاجتماعية له تأثير سلبي على تمكين الشباب، حيث أظهرت نتائج الدراسة الزيادة الملحوظة لنسبة من هم تحت خط الفقر.
- **بينما على مستوى توفير فرص العمل ومعدلات البطالة:** أثبتت الدراسة أن البطالة لا زالت مشكلة أساسية، ولعل ذلك يرجع بشكل رئيسي إلى بطء النمو الاقتصادي الذي تفاقم بفعل الأزمات الحالية ومنها جائحة كورونا، والحرب السورية، وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة (كربوا، 2021م) إذ شهدت معدلات البطالة المسجلة في الأعوام المتتالية (2018)، (2019)، (2020) زيادة بنسب (18.4%)، (19%)، (24.7%) على التوالي، كما وصلت معدلات البطالة بين الشباب الأردني إلى نسبة مرتفعة إذ بلغت (50%) عام (2020م)، بينما كانت (40.6%) في عام (2019م)، ويعد التأثير الأكبر لمعدلات البطالة المرتفعة على فئة الشباب وبخاصة الجامعيون منهم، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل من فئة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 39 عامًا ما يقارب (316.181) عاطلًا عن العمل من إجمالي (404.104)، وهو ما نسبته (78.2%) من مجموع العاطلين عن العمل، وهي نسبة كبيرة، وذات مؤشرات خطيرة محبطة لدى الشباب الأردني.
- **وعلى مستوى الرعاية الصحية:** اتضح من خلال الدراسة أن أكثر من 25% من المواطنين ليس لديهم أي شكل من أشكال الرعاية الصحية والتأمين، وبلغت نسبة إنفاق المواطنين على الرعاية الصحية 26%، وهناك شكاوى دائمة تتعلق بعدم توافر الأدوية، ما يؤشر إلى هدر الأدوية، وإهمال مستوى الجودة الطبية في المستشفيات الحكومية، ووجود قصور في تغطية التأمين الصحي للشباب الأردني.
- **أما على مستوى التعليم فهو مرتفع إلى حدٍّ ما:** حيث تمكنت المملكة من تخفيض معدل الأمية إلى (8%)، ويعتبر من المعدلات المنخفضة والجيدة في المنطقة العربية، وازدادت نسبة الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الابتدائي، فكان في عام (2020م) (84.2%) مقارنة بعام (2019م) الذي بلغت فيه النسبة (81.8%)، وكذلك بالنسبة لإتمام المرحلة الابتدائية، فكان في عام

(2020م) (84.2%) مقارنة بعام (2019م) الذي بلغت فيه النسبة (81.7%)، وكانت نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية أقل منها في المرحلة الابتدائية، حيث حققت عام (2020م) (67.5%)، ولعل ذلك يعود إلى الوضع الاقتصادي الصعب لكثير من الأسر الأردنية بحيث يضطر أبناؤها إلى العمل بدلًا من الالتحاق بهذه المرحلة، وإتمام الدراسة خلال فترات العمل أو بعد توفير المساعدات الاجتماعية لهم من قبل المملكة أو الأسرة، كما يعد من أهم المعوقات على مستوى التعليم ارتفاع الرسوم الجامعية.

- و**على مستوى المسكن:** فإنه في عام 2019م كانت نسبة (69.2%) من الأردنيين يمتلكون بيوتًا، وبلغت نسبة من يستأجرون مسكنًا (20.9%)، بينما في عام 2013م كانت نسبة من يمتلكون المسكن من الأردنيين (70.7%) مقابل (25.6%) هي نسبة من يستأجرون المسكن، ولا توجد فروق بين النسبتين لمن يمتلكون مساكن ومن يستأجرونها، وهي نسبة مقبولة.
- وبالنسبة لجهود المملكة في تمكين الشباب في شغل مناصب قيادية، وإشراكهم في عملية صنع القرار: فعلى مستوى السلطة التنفيذية لا يوجد شباب أردنيون بين وزراء الحكومات؛ فقد مر الأردن بالعديد من الحكومات التي تخلو تمامًا من الشباب، وكانت الفئات العمرية في حكومة الدكتور عمر الرزاز عام 2018م للفئة العمرية من (30– 50) عبارة عن (7) وزراء فقط من فئة الشباب، بينما الفئة العمرية أكثر من (50– 70) عبارة عن (21) وزيرًا، وكان إجمالي عدد الوزراء (28) وزيرًا، وهي نسبة قليلة جدًّا لتمثيل الشباب في الوزارات.

بينما على مستوى تمكين الشباب وإشراكهم في السلطة التشريعية؛ فهناك تزايد لمشاركة الشباب في الترشح للانتخابات البرلمانية؛ فقد قرر مجلس النواب الأردني في عام 2022م خفض شرط العمر للمترشح للانتخابات النيابية، والذي كان 30 عامًا ليصبح 25 عامًا بتخفيض 5 سنوات لتشجيع الشباب على المشاركة، ولكن مشاركة الشباب لا زالت لا تصل إلى الحد الذي يسمح لهم بالتأثير على عمليات اتخاذ القرار، ويمكن أن يرجع ذلك إلى الحالة الاجتماعية للشباب، وإمكانياتهم المادية، وانخفاض متوسط مستوى المعيشة الخاص بهم، وانخفاض معدل دخل الشباب مما يؤثر على عملية تمكينهم في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- ومن أهم المعوقات التي تواجه الشباب الأردني فيما يخص دور السياسات الاجتماعية وتمكين الشباب، عدم الإقبال على المشاركة الاجتماعية، وتدني مستوى المعيشة الخاص بالشباب،

وارتفاع نسب البطالة بينهم، وزيادة المصاريف الخاصة بالتعليم بشكل عام، والمرحلة الثانوية بشكل خاص، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتأمين الصحي بشكل شامل لهم، بينما على مستوى التمكين بشكل عام، فلا يوجد تمكين للشباب في تشكيل الوزارات ومجلس النواب بالنسب المناسبة.

التوصيات

- يجب تشجيع الشباب على المشاركة في الحملات التطوعية الاجتماعية، وفي لجان الصحة، والمجالس المحلية، والهيئات الشبابية المختلفة التابعة للوزارات المختلفة بشكل عام، ووزارة الشباب بشكل خاص، ومشاركتهم في المشاريع الاقتصادية، وإدماجهم في سوق العمل الحكومي والخاص، وتقديم القروض والمنح لهم كمساعدات اجتماعية، والتي تساعدهم على التمكين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويجب تحسين مستوى المعيشة للشباب عن طريق دعم السياسات الاجتماعية في المجالات المختلفة، وتوفير دخل ثابت للشباب. أما بالنسبة للمسكن فيلزم تمكين ذوي الدخل المحدود والشباب من شراء المساكن المناسبة لهم، وتقديم دعم مناسب على الوحدات السكنية، وتقديم إعفاءات لتلك الوحدات، وتخفيض ضريبة بيع العقارات والشقق. أما بالنسبة لتوفير فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة، فيجب السماح للبنوك بتقديم قروض خاصة بالشباب تكون منخفضة الفائدة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل فئات من الشباب، وتنمية مهارات الشباب، وإعادة تدريبهم في قطاعات جديدة حسب احتياج سوق العمل، وإنشاء صندوق بالدولة لتأمين الشباب ضد البطالة، ومحاولة توفير فرص عمل لهم في حالات الطوارئ مثل جائحة كورونا، وتوفير فرص عمل للشباب عقود بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- يجب تقديم دعم مادي للشباب خلال فترات الدراسة، أو تخفيض الرسوم الدراسية بدعم من الدولة بما يتناسب مع المستوى المعيشي للأسرة والشباب، والاهتمام بتخريج شباب من الجامعات بما بتطابق مع متطلبات سوق العمل.
- يجب شمول التغطية الصحية للشباب وبخاصة الأمراض المزمنة، وتوفير الدواء بسعر مدعم ومناسب لهم خلال مراحل الدراسة المحتقلة وبخاصة الجامعية والدراسات العليا.

- وعلى مستوى تمكين الشباب وإشراكهم في عملية صنع القرار، فيجب أن يكون عدد الوزراء والنواب في مجلس الشعب من الشباب يزيد عن العدد الحالي، وتخصيص نسبة معينة لهم في الوزراء ونواب مجلس الشعب (كوتا)، وتقديم الدعم المالي لهم لمساعدتهم في التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

- **كتب:**

1- ابن منظور. (2005). **لسان العرب**، (ط5)، بيروت، دار صادر.

2- أبو بكر، أ. شكر، ش. (2002). **المرأة والجندر وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**، بيروت، دار الفكر العربي.

3- أبو صبرة، ع. (2019). **التمكين السياسي للشباب: الاختلالات والإصلاحات**، (ط1)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

4- السروجي، ط. (2004). ***السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة***، (ط1)، مصر، دار الفكر العربي.

5- السروجي، ط. (2015). **السياسة الاجتماعية**، عمان، دار الفكر.

6- الفهداوي، ف. (2001). **السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل**، (ط1)، الأردن، دار المسيرة.

7- الكبيسي، ع. (2008). **السياسات العامة. مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

8- حمزة، أ. (2015). **السياسة الاجتماعية**، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر.

9- خليل، م. (2010). **العولمة والسياسة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

10- عبد اللطيف، ر. (2003). **نماذج ونظريات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع**، (ط1)، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية.

11- عدلي، هـ. (2017). **المشاركة السياسية للمرأة**، (ط1)، مصر، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب مصر.

12- غرايبة، ف. (2010). *الشباب العربي بين الواقع والمستقبل*، (ط1)، السعودية، مؤسسة اليمامة الصحفية.

13- ناجي، أ. (2012). **سياسة الرعاية الاجتماعية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

- **رسائل:**

1- الخوالدة، ص. (2016). دور منظمات المجتمع المدني في تمكين الشباب الأردني: صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية دراسة حالة (2001- 2015)، **رسالة ماجستير**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- **دوريات:**

1- أبو العلا، أ. (2021). دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: دراسة حالة لجمعية كاريتاس مصر في مشروع الدمج التعليمي لذوي الإعاقة، **مجلة كلية الخدمة لاجتماعية للدارسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، (23) 465- 516.

2- البصراتي، م. (2016). دور التمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية في مصر، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، (5) 25-40.

3- الرشيدي، ع. (2016). سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، (45) 459- 497.

4- الزغل، ع. (2019). تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة (1960- 2019م) شبكة الأمان الاجتماعي نموذجًا، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، (17) 638- 676.

5- الشيباني، م. (2017). واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، (170) 203- 222.

6- القحطاني، إ. (2016). اتجاهات الأكاديميات السعوديات نحو قضية تمكين المرأة، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث**، جامعة الفيوم، (2)، 115- 141.

7- الكوح، ع. (2016). معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسيولوجي، **مجلة حوليات آداب عين شمس**، 44، (أبريل- يونية)، 263- 277.

8- بورغدة، و. (2012). المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية: حالة الجزائر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (36).

9- جميل، م. (2020). التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020، **مجلة السياسة والاقتصاد**، (5)، يناير، 192- 218.

10- حماد، ع. (2017). السياسات الاجتماعية وفق قيم المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة شؤون اجتماعية**، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 134(34)، 215- 242.

11- كربوا، س. (2021). سياسات الدولة الاجتماعية بالمغرب: أي منطلق العدالة المجالية أم العدالة الاجتماعية؟، **مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية**، (15) 246- 259.

12- ليلة، ع. (2013). إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي. مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر، **سلسلة الدراسات الاجتماعية**، (80)، ص 45- 112.

13- محيي، أ. (2019). السياسات الاجتماعية والثقافية لمواجهة الخطاب التكفيري في العراق بعد العام (2003)، **مجلة تكريت للدراسات السياسية**، جامعة تكريت، (18)، 37- 60.

14- مراد، م. (2021). سياسات الحماية الاجتماعية والتخطيط لتفعيلها، مجلة كلية الآداب بقنا، 52 (3) 294-315.

15- مسعود، أ. (2006). التمكين، *مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة*، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، (22)، السنة الثانية، القاهرة.

16- نحلة، ح. (2020). العلاقة بين تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، ٥١ (٢) 503- 542.

17- نويصر، ب، حاتي، ك. (2017). واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، 10 (2)، 347- 366.

18- هشام، م. (2020). السياسات الاجتماعية: محاولة في التأصيل النظري في ضوء أدبيات السياسات العمومية، **مجلة فكر – العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية**، (9) 9- 24.

19- يوسف، أ. (2016). التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، **مجلة أبحاث**، 1 (1)، 29- 37.

- **مؤتمرات علمية:**

1- العثمان، ح. (2011). السياسات الاجتماعية: المفاهيم والمجالات، ورقة بحثية، مقدمة لمؤتمر السياسات الاجتماعية في الإمارات، 28- 29 سبتمبر.

2- عفيفي، ع. (2019). تحليل السياسات الاجتماعية: من تشخيص المشاكل الاجتماعية إلى المساعدة على اتخاذ القرار، أشغال الندوة الدولية: السياسات العمومية وتحديات المسألة الاجتماعية في المغرب، جامعة القاضي عياض -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، دار المنظومة، المغرب، ص 53- 67.

- **المواقع الإلكترونية والوثائق:**

1- أكاديمية الوفاق (2020). المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في البحث العلمي، متوفر على الموقع الإلكتروني لأكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير بشبكة الإنترنت الرقمية بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠. متاح على الرابط التالي: https://wefaak.com

2- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، المادة (5) (هـ). متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms

3- الأمم المتحدة (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نيويورك، المادة (22)، (25). متاح على الرابط التالي:/https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights

4- البنك الدولي (2021). مؤشرات التنمية العالمية (الأردن). 6/10. متاح على الموقع الإلكتروني: https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=jor

5- الديوان الملكي الأردني (2012). برنامج التمكين الديمقراطي، صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، موقع الملك عبد الله الثاني. متاح على الرابط: https://kingabdullah.jo/ar/discussion-papers

6- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). المادة (9). متاح على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

7- المعهد السياسي لإعداد القيادات الشابة. (2021). عن المعهد السياسي. متاح على الرابط: https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=118

8- النويهي، أ. (2014). آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية. المركز الديمقراطي العربي. متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=1735

9- دائرة الإحصاءات العامة (2021). العمالة والبطالة، تقارير معدل البطالة خلال الأعوام (2018، 2019، 2020). متاح على الرابط: http://dosweb.dos.gov.jo/

10- صحيفة الغد الأردنية. (2022). النواب: تخفيض عمر مرشح النيابة لـ (25) عامًا وإشراف المستقلة للانتخاب على الأحزاب. متاح على الرابط: https://alghad.com

11- مركز الدراسات الاستراتيجية (2017). أجندة الأردن: صناعة السياسات في مرحلة اللايقين، الجامعة الأردنية، عمان. ص 25. متاح على الرابط: http://jcss.org/Photos/636243932557615699.pdf

12- منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2021). التعليم العالي في الأردن: في زمن كورونا وما بعده، ص 9. متاح على الرابط: http://jsf.org/sites/default

13- موقع المملكة الإخباري (2021). إعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى نهاية العام الحالي، 2021/6/30. متاح على الرابط التالي: https://www.almamlakatv.com/news

14- موقع رؤيا الإخباري (2021). البنك الدولي: معدلات البطالة بين شباب الأردن وصلت إلى نسبة غير مسبوقة، 5/29. متاح على الرابط: https://royanews.tv/news/246987

15- موقع عمون الإخباري. (2018). راصد: (55) عامًا معدل أعمار وزراء حكومة الرزاز. نتائج الدراسة متاح على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/380028

16- وزارة التعليم العالي. (2022). نتائج الجديدة لمنح وقروض الجامعات ستعلن خلال 48 ساعة. متاح على الرابط: https://alghad.com

17- وزارة الصحة الأردنية (2019). إنجازات القطاع الصحي في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم (1999-2019)، متاح على الرابط: https://moh.gov.jo

18- وزير التخطيط: إصدار التقرير النهائي عن معدلات الفقر خلال الثلث الأول من عام 2022. متاح على الرابط التالي: https://www.almamlakatv.com/news

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

- BOOK:

1- Kirch, W. (2008). **Encyclopedia of Public Health**, New York, Springer Science.

- PERIODICALS:

1- Gill, S. (2019). Youth empowerment and sustainable development : An evidence from Pakistan's Prime Minister's Youth Program, **Journal of Economic and Administrative Sciences,** 35 (3) 202-219.

2- Hernandez J. (2011). what is Policy ،Social Policy and Social Policy Changing**? International Journal of Business and Social Science,** 2 (10), 287-291.

3- Hiles, M. (2013). Young people's experience of social support during the process of leaving care: A review of the literature, **Children and Youth Services Review**, 35(12), 2059-2071.

4- Isioma, L. (2018). The paradox of youth empowerment: Exploring youth intervention programme in Ghana, **Journal Cogent Social Sciences,** (4)1-15.

5- Khodair, A. (2016). Women Representation in the Egyptian Parliament: Representation or Misrepresentation? **Journal of Developing Country Studies,** 6 (8) 150-159.

6- Mares, I. (2009). Social Policy in Developing Countries, **Annual Review of Political Science**, 12(1) 93-113.

7- Mokomane, Z. (2013). Social protection as a mechanism for family protection in sub-Saharan Africa**, International Journal of Social Welfare**, 32(3) 259 -248.

8- Muller, M. (2019). Empowering Change Agents: Youth Organizing Groups as Sites for Sociopolitical Development, **Journal Community Psychol,** (63) 4 6–60.

9- Shim, J. (2019). the legislature and agenda politics of social welfare: a comparative analysis of authoritarian and democratic regimes in South Korea. **Routledge: Taylor & Francis Group**, 26(7) 1235-1255.

- THESES

1- Jazzar, R. (2011). The Egyptian Women's Movement Identity Politics and The Process of Liberation in the Nineteenth and Twentieth Centuries**, Master Thesis**., Arizona State University, Faculty of Arts.